المحاضرة 2: عموميات حول الحوكمة المصرفية

أدّى التّطوّر التكنولوجي، العولمة، الخوصصة، تحرير الأسواق المالية..وما تبعها من تغيّرات سريعة في البيئة المصرفية الدولية إلى تعريض المصارف إلى المزيد من التقلبات والمخاطر المختلفة، ولمواكبة هذه التّطوّرات المالية والمصرفية العالمية والتقليل من الأزمات، توسع الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي.

مفهوم الحوكمة بالبنوك

لجنة بازل للرقابة المصرفية عرّفت حوكمة البنوك على أنّها "تتضمّن الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدّد:

- الأهداف الإستراتيجية للبنك
- إدارة العمليات اليومية للبنك
- حماية مصالح المودعين أو حملة الأسهم
- الالتزام بالعمل وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها
- أنّ حوكمة البنوك هي نظام أو بالأحرى مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية التي تحكم وتراقب إدارة البنك مع مراعاة مصالح الأطراف المتعاملة والتي تمثّل كمصدر رئيسي لرؤوس أموال البنك (المساهمين المستثمرين).

اهمية الحوكمة في المصارف

تلعب المصارف دورًا مهمًا في الاقتصاد ومن خلال منح القروض وتقديم مختلف الخدمات المالية، وفشل أداء المصارف يؤدّي إلى حدوث أزمة مالية للاقتصاد ككلّ إذ الحوكمة في هذا المجال تقوم بتخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري من خلال الرقابة على أداء المجالس الإدارية والإدارة التنفيذية.

-أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف مهما في ظلّ التطور التكنولوجي، العولمة تنوع أسواق المال أين أصبحت البيئة المصرفية الدولية غير مستقرة يسودها مشكل عدم تماثل المعلومات وارتفاع المخاطر...

-حماية المستثمرين بغضّ النظر عن الحجم (سواءً كانوا من صغار أو كبار المستثمرين).

- جذب الاستثمارات سواءً كانت أجنبية أو محلية لأن المستثمرين ينجذبون أكثر نحو المؤسسات المصرفية التي تطبّق مبادئ الحوكمة لما تتمتع به من شفافية في معاملاتها.

–تمارس المصارف دورًا رقابيا على الزبائن لحماية قروضها من المخاطر الإئتمانية، إذ لا يمكن تأدية هذا الدّور بصورة مناسبة من طرف المصارف إن لم تكن هناك حوكمة جيّدة تمكن إدارتها من رقابة المخاطرة وتفادي مشكل عدم تماثل المعلومات.

–تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها سواءًا المؤسسات المالية أو غير مالية، من خلال الرقابة المفروضة من طرف مبادئ الحوكمة.

–التطبيق الجيّد لمبادئ الحوكمة في المصارف خاصّة الالتزام بمعايير الرقابة العالمية (معايير لجنة بازل) التي تؤكد خاصّة على الالتزام بكفاية رأس المال (أكبر أو يساوي 8%) قد يؤدي إلى رفع قيمة أسهم المصرف وبالتالي زيادة منافستها في أسواق المال العالمية.

في الآونة الأخيرة، المصارف تهتم بالابتكارات المالية (الإعتمادات المستندية، المشتقات المالية..) إذ تعتبر أداة لمختلف المخاطر سواءًا ائتمانية، تشغيلية السيولة... ولكن في المقابل تعتبر مصدر الدخل، لذا الالتزام بالمعايير الاحترازية للجنة بازل أصبح جدّ مهم لتفادي حصول أزمات.

العوامل الأساسية الداعمة لحوكمة المصارف

لدعم التطبيق السليم للحوكمة داخل المؤسسة المصرفية، يجب توفّر مجموعة من العناصر الضرورية نذكر منها:

* مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.

* وضع هيكل تنظيمي واضح يحدّد نقاط السلطة والمسؤولية.

* ضمان كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم للدور المنوط بهم في عملية الحوكمة وعدم خضوعهم لأي تأثيرات سواء خارجية أو داخلية.

* وجود نظام فعال للرّقابة الداخلية.

* تقديم حوافز تتماشى مع أنظمة المصرف، أهدافه وإستراتيجية والبيئة المحيطة.